

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)
عسير - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
جدول المحتويات

صفحة

المحتويات

٢-١	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأنشطة
٥	قائمة التغيرات في صافي الأصول
٦	قائمة التدفقات النقدية
٧-١٢	الإيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة /

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الإهلية – جمعية أهلية (المحترمين)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الإهلية – جمعية أهلية، مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي تحت رقم (٢٢٦٦)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقائمة الأنشطة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد فينا أيضا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساسا لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً لمعيار المنشآت غير الهادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين واللائحة المالية للجمعية، كما أنها المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن إدارة الجمعية هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي سوي القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة (أي الإدارة) هم المسؤولون عن آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

مسئوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا، وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن الغش أعلي من الخطر الناتج عن خطأ، نظر لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو اغفال أو ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل الي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في ظل فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل الي استنتاج بشأن مدى ملائمة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا الي وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجمعية عن الإستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام وبنية وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

التقرير المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن القوائم المالية للمنشأة تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعتمد من قبل المركز الوطني للقطاع الغير ربحي، والنظام الأساسي للجمعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

أسامة محمد الكندي
محاسب ومراجع قانوني
ترخيص رقم ٩٦٠
بتاريخ: ١٤٤٤/١٢/٢٣ هـ

الرياض في : ٢٠٢٦/٠٨/١٣ م
الموافق : ١٤٤٨/٠٢/٣٠ هـ



جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية
 مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)
 قائمة المركز المالي
 كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
 (كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأصول	ايضاح	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
الأصول المتداولة			
النقدية لدى البنك		٦١,٦٢٣	٣,٨٨٨
مجموع الأصول المتداولة		٦١,٦٢٣	٣,٨٨٨
إجمالي الأصول		٦١,٦٢٣	٣,٨٨٨
المطلوبات وصافي الأصول			
صافي الأصول			
صافي الأصول الغير مقيدة	٨	٥٣,٦٢٣	(٦,٤٦٢)
اجمالي صافي الأصول		٥٣,٦٢٣	(٦,٤٦٢)
المطلوبات المتداولة			
مصرفات مستحقة		٨,٠٠٠	١٠,٣٥٠
مجموع المطلوبات المتداولة		٨,٠٠٠	١٠,٣٥٠
إجمالي المطلوبات		٨,٠٠٠	١٠,٣٥٠
اجمالي المطلوبات وصافي الأصول		٦١,٦٢٣	٣,٨٨٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)
قائمة الأنشطة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٤م	٢٠٢٥م	مقيدة	غير مقيدة	ايضاح
بنود الدخل				
٢٣٠,٢٢٣	٤١٩,٤٨٨	-	٤١٩,٤٨٨	تبرعات واستقطاعات نقدية
-	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-	(٥) الدعم الحكومي
صافي الأصول المحررة من القيود				
-	-	(٣٠٠,٠٠٠)	٣٠٠,٠٠٠	أعادة تصنيف لتحقيق قيد الاستخدام
٢٣٠,٢٢٣	٧١٩,٤٨٨	-	٧١٩,٤٨٨	إجمالي بنود الدخل واعاده التصنيف
المصروفات و المساعدات				
(٢٠٧,٥٩١)	(٥٠٧,١٣٠)	-	(٥٠٧,١٣٠)	(٦) مصاريف البرامج والأنشطة
(٢٤,٤٩٤)	(٩٦,٦٦٠)	-	(٩٦,٦٦٠)	(٧) المصروفات العمومية والإدارية
-	(٥٥,٦١٣)	-	(٥٥,٦١٣)	مصاريف التشغيل المحملة على النشاط
(٢٣٢,٠٨٥)	(٦٥٩,٤٠٣)	-	(٦٥٩,٤٠٣)	إجمالي المصروفات والمساعدات
(١,٨٦٢)	٦٠,٠٨٥	-	٦٠,٠٨٥	التغير في صافي الأصول من الأنشطة المستمرة
(١,٨٦٢)	٦٠,٠٨٥	-	٦٠,٠٨٥	إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل عن العام

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)

قائمة التغيرات في صافي الأصول

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

صافي الأصول الغير مقيدة	صافي الأصول المقيدة	الإجمالي	
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	(٤,٦٠٠)	-	(٤,٦٠٠)
التغير في صافي الأصول	(١,٨٦٢)	-	(١,٨٦٢)
الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي (الخسارة) الشاملة عن العام	(١,٨٦٢)	-	(١,٨٦٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	(٦,٤٦٢)	-	(٦,٤٦٢)
التغير في صافي الأصول	٦٠,٠٨٥	-	٦٠,٠٨٥
الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٦٠,٠٨٥	-	٦٠,٠٨٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥٣,٦٢٣	-	٥٣,٦٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات الأهلية
 مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٦٦)
 قائمة التدفقات النقدية
 للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
 (كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٤م	٢٠٢٥م	ايضاح
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
(١,٨٦٢)	٦٠,٠٨٥	التغير في صافي الأصول من الأنشطة المستمرة
		<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
٥,٧٥٠	(٢,٣٥٠)	(٥) مصروفات مستحقة
٣,٨٨٨	٥٧,٧٣٥	صافي النقد المتحصل من الأنشطة التشغيلية
٣,٨٨٨	٥٧,٧٣٥	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
-	٣,٨٨٨	ارصدة النقدية وما في حكمها في بداية السنة
٣,٨٨٨	٦١,٦٢٣	أرصدة النقدية وما في حكمها - نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

١ معلومات حول المنشأة

- أ - الجمعية: سند المدينة بعسير للأرامل والمطلقات - جمعية أهلية - مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مسجلة برقم (٢٢٦٦) بموجب الرقم الموحد (٨٠٠٠٠٣١٩٥) الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٠ م .

وتتمثل أهداف الجمعية طبقاً لنظامها الأساسي في ما يلي :-

- ١- تقديم خدمات الايواء والرعاية للأرامل والمطلقات
- ٢- إعداد وتنفيذ البرامج التنموية لرعاية ومساندة الأرامل والمطلقات
- ٣- تقديم الاستشارات الأسرية والنفسية والاجتماعية للمستفيدات
- ٤- تأهيل الأرامل والمطلقات للإنخراط في سوق العمل

ب- يقع المركز الرئيسي للمنشأة في العنوان التالي:

عسير - المملكة العربية السعودية

ج- السنة المالية:

تبدأ السنة المالية في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر .

١-٢ بيان الالتزام

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢-٢ أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمتطلبات والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ، اعتمد مجلس معايير المحاسبة في إجتماعه الثامن من نوفمبر ٢٠٢٣م تعديل على معيار العرض والإفصاح للمعايير الغير هادفة للربح و معيار التبرعات و الساري من يناير ٢٠٢٥م و قد شجع المجلس على التطبيق المبكر و قامت المنشأة بتطبيق ذلك في بعض الإفصاحات و عرض قائمة إضافية و هي قائمة التغير في صافي الأصول، و قد انعكس ذلك في سياسة الإحتياطيات و إدارة السيولة و توضيح انواع القيود على صافي الأصول .، ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن الايضاح (٤) السياسات المحاسبية الجوهرية.

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

أعدت القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة التاريخية ووفقاً لمبدأ الإستحقاق المحاسبي، وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين، ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن الايضاح (٤) السياسات المحاسبية الجوهرية.

٤-٢ أساس الاستمرارية

اجرت إدارة الجمعية تقييماً لقدرة المنشأة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، ولديها قناعة أن لدى المنشأة الموارد الكافية لإستمرار اعمالها في المستقبل القريب. إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليس لديها أي شكوك جوهرية حول قدرة المنشأة على الإستمرارية. لذلك فإنه لا يزال يتم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الإستمرارية.

٣ تقديرات وافتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم استخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والمطلوبات، والإفصاح عن أصول والالتزامات المحتملة كما في تاريخ تقدير مبالغ الإيرادات والمصروفات المالية. يتم تقييم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر و هي مبنية على خبرة سابقة و عوامل أخرى تتضمن توقعات بالأحداث المستقبلية و التي تعتبر مناسبة للظروف. تقوم المنشأة بتقديرات وافتراضات متعلقة بالمستقبل، والتي وفقاً لتعريفها، نادراً ما تتساوى مع النتائج الفعلية.

تُعد أهم المجالات التي تتطلب إجراء تقديرات وافتراضات عند إعداد القوائم المالية: هي المحاسبة عن الحصص في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والمشاركات الزميلة، وقياس القيمة العادلة للبنود التي تتطلب ذلك ، وتقدير الأعمار الانتاجية للأصول، وتقدير إمكانية إسترداد القيمة الدفترية للأصول وتحديد فترة عقد الاجار والمواقف الضريبية والمخصصات والتزامات المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، وتحديد العملة الوظيفية، وكل منها مدرج ضمن السياسة المحاسبية التي خصصه ادناه.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

تصنيف الأصول والالتزامات كمتداولة وغير متداولة

تظهر الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي الموحدة بناءً علي تصنيفها الي متداولة وغير متداولة. ويعد الأصل متداولاً عندما:

- (أ) يكون من المتوقع بيعه أو تحققه أو استخدامه؛ خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة؛
 - (ب) يحتفظ به بشكل رئيسي للمتاجر؛
 - (ج) يتوقع تحقق الأصل خلال اثنتي عشر شهراً بعد فترة التقرير؛
 - (د) يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد؛ ما لم يكن خاضعاً لقيود علي استبداله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً علي الأقل بعد تاريخ التقرير.
- فيما عدا ما سبق يصنف علي أنه اصل غير متداول.

يعد الالتزام متداولاً عندما:

- (أ) متوقع أن تتم تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة؛
 - (ب) يحتفظ به بشكل رئيسي للمتاجر؛
 - (ج) يتوقع أن تتم تسويته خلال اثنتي عشر شهراً بعد فترة التقرير؛
 - (د) ليس لدي المنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً علي الأقل بعد تاريخ التقرير.
- فيما عدا ما سبق يصنف علي أنه التزام غير متداول.

الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي عقد ينشأ عنه أصلاً مالياً لدى طرف والالتزام مالي لدى طرف آخر. وكسياسة محاسبية اختارت المنشأة تطبيق القسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتقوم المنشأة بإثبات أصل أو التزام مالي عندما تصبح طرفاً في شروط أو أحكام تعاقدية خاصة بالأداة. والأدوات المالية الأساس هي النقد، وأدوات الدين التي تعد عوائدها مبلغاً ثابتاً أو معدل عائد ثابت على مدى عمر الأداة أو معدل عائد متغير خلال عمر الأداة يساوي معدل فائدة مرجعي يمكن ملاحظته، كذلك الارتباطات بتسليم القروض والتي لا يمكن تسويتها بالأسافي نقداً مع مراعاة نفس الشروط التي تخص أدوات الدين. فيما دون ذلك يعد أدوات مالية أخرى

القياس

وعند الإثبات يقاس الأصل أو الالتزام المالي، بسعر المعاملة (فيما عدا الأدوات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) ما لم يشكل الترتيب ترتيب تمويل، ويكون كذلك عندما يتم تأجيل الدفع بما يجاوز شروط الأعمال العادية، فعندها يتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة ذلك للأدوات المالية الأساس أم الأخرى تقاس بالقيمة العادلة عند الإثبات. ولاحقاً تقاس جميع أدوات الدين بالتكلفة المستندة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية (معدل الفائدة الحقيقي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المتنوعة على أداة الدين إلى المبلغ الدفئري الأولي) فيما عدا تلك التي تصنف منها على أنها أصول أو التزامات غير متداولة يتم قياسها بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض المتوقع استلامه أو دفعه، وتقاس الارتباطات بتسليم القروض بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الهبوط، وتقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة إذا كانت متداولة في سوق عامة أو من الممكن قياس تكلفتها دون جهد أو تكلفة غير مبررين بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة وفيما عدا ذلك يقاس بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الهبوط ذلك فيما يتعلق بالأدوات المالية الأخرى فيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة باستثناء مايلي يتم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر: مخاطر معدل الفائدة المتغير لأداة دين مقاسة بالتكلفة المستندة، مخاطر سعر الصرف الخاصة بارتباطات المنشأة أو معاملة محتملة بشكل كبير، مخاطر أسعار المنتجات الخاصة بارتباطات المنشأة والمحتملة بشكل كبير، مخاطر سعر الصرف الخاصة بصافي الاستثمار في عملية أجنبية.

الهبوط

في نهاية كل فترة تقرير مالي تقوم المنشأة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الهبوط للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستندة أو بالتكلفة. على سبيل المثال وجود صعوبات مالية كبيرة لدى المصدر، منح امتيازات لاسباب اقتصادية أو قانونية للمدين، احتمال دخول المدين في حالة افلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى، مؤشرات تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الأصول المالية منذ تاريخ الإثبات الأولي لتلك الأصول، كذلك عوامل مثل البيئة التقنية أو السوقية أو الإقتصادية أو القانونية التي يعمل بها المصدر. ويتم اختبار جميع أدوات حقوق الملكية بشكل منفرد أهميتها، الأصول المالية الأخرى التي تكون مهمة بشكل فردي. ويجري قياس الهبوط لأداة مالية مقاسة بالتكلفة المستندة على أنها الفرق بين المبلغ الدفئري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل الفائدة الحقيقي وفي حالة ما إذا كان معدل الفائدة لتلك الأداة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط قيمة هو معدل الفائدة الحقيقي الحالي المحدد بموجب العقد أما فيما يتعلق بتلك المقاسة بالتكلفة فإن خسارة الهبوط هي الفرق بين المبلغ الدفئري للأصل وأفضل تقدير للمبلغ الذي سيتم استلامه مقابل بيع الأصل بافتراض بيعه في تاريخ التقرير. يتم عكس خسارة الهبوط عندما يحدث إنخفاض في خسارة هبوط سبق إثباتها مثل التحسن في تصنيف ائتماني للمدين، ويخرج مبلغ العكس في الهبوط ضمن الربح أو الخسارة.

المنح الحكومية

تثبت المنح الحكومية كما يلي:

أ- يتم إثبات المنح التي لا تفرض على المنشأة شروطاً معينة تتعلق بالأداء المستقبلي ضمن الدخل عندما تصبح هذه المنحة مستحقة للمنشأة

ب- يتم إثبات المنح التي تفرض على المنشأة شروطاً معينة تتعلق بالأداء المستقبلي ضمن الدخل فقط عندما يتم استيفاء شروط الأداء

ج- يتم إثبات المنح التي تحصل عليها المنشأة قبل استيفاء ضوابط إثبات الإيراد على أنها التزام

و تقيس المنشأة المنح الحكومية بالقيمة العادلة للأصول المستلمة أو المستحقة.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المنشأة التزام ضمنى أو قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك احتمال وجود استخدام للموارد لتسوية الالتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

وتقاس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون لازمة لتسوية الالتزام في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، باستخدام معدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر ذات الصلة بالالتزام، وتتم مراجعة المخصصات في كل تاريخ مركز مالي وتعديلها وفقاً لأفضل تقدير، وإذا لم يعد من المحتمل أن يتطلب سداد هذا الالتزام تدفقاً في الموارد ذات المنافع الإقتصادية، فغنه يعكس قيد المخصص.

الأصول المقيدة وغير المقيدة

تعد الأصول المقيدة جزء من أصول المنشأة وتخضع لقيود، وتلك القيود قد تكون مرتبطة باستخدام الأصول لأغراض محددة (قيود الاستخدام) أو بتوقيف هذا الاستخدام (قيود الوقت) أو قيود مرتبطة بالاستخدام والوقت معاً. وقد تكون الأصول المقيدة أصولاً متداولة أو استثمارات وأصولاً مالية أو أصولاً ثابتة أو أصول غير ملموسة.

تعد الأصول غير المقيدة جزءاً من أصول المنشأة ولا تخضع لقيود، وهي تقع تحت السيطرة الكاملة لإدارة المشاة. وقد تكون الأصول غير مقيدة أصولاً متداولة أو استثمارات وأصولاً مالية أو أصول ثابتة أو أصول غير ملموسة

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك والدائع والاستثمارات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل بمواعيد استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، إن وجدت وعندما تكون متاحة دون أي قيود، ولأغراض قائمة التدفقات النقدية يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والبنوك.

مزايا العاملين - مخصص تعويض نهاية الخدمة

بموجب شروط أنظمة العمل والعمال في المملكة العربية السعودية يتم قيد مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين من قبل المنشأة ويحمل المصروف على قائمة الدخل حيث يتم احتساب مبلغ الالتزام على أساس القيمة الحالية للمكافأة المكتسبة التي تحق للموظف فيما لو ترك الموظف عمله كما في تاريخ قائمة المركز المالي، ويتم احتساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة على أساس رواتب وبدلات الموظفين الأخيرة وعدد سنوات خدمتهم المتراكمة كما هو موضح في أنظمة العمل والعمال داخل المملكة العربية السعودية. ونظرا لما سينتج عن قياس القيمة الحالية و الافتراضات الاكتوارية من جهد و تكلفة لا ميرر لهما فقد تم اهمال الافتراضات الاكتوارية من معدل الخصم و سن التقاعد و الزيادة في الرواتب والقيام بالتسوية في الفترة التي تتحملها.

سياسة التحويلات و إعادة التصنيف

عند رفع القيود المفروضة على أصل معين والتي تشمل قيود الاستخدام والوقت والقيود المفروضة على الأصول المقيدة وأصول الأوقاف والقيود الذاتية فإن إدارة المنشأة تتحقق من عدم استمرارية تلك القيود و إكمال تنفيذ قيود المتبرع و بناءا عليه يتم التحويل بقائمة الأنشطة من تصنيفات بنود الدخل المقيدة و بنود الدخل الوقفية الى بنود الدخل الغير مقيدة تحت مسمى تحويلات و إعادة التصنيف .

الاعتراف بالإيراد

تتمثل موارد المنشأة في رسوم العضوية وعوائد نشاطات المنشأة والصدقات والهبات والتبرعات التي تتلقاها المنشأة من المتبرعين والعوائد الاستثمارية من أموال المنشأة ومايقرر لها من منح حكومية ومايخصص لها من إعانات لدعم البرامج. وتتبع المنشأة أساس الاستحقاق في الاعتراف بالإيراد عندما يتوافر ثلاثة شروط: أن تتمتع المنشأة بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأي شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه في المستقبل. بأن تتوقع المنشأة الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة. شأن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

الإيرادات الأخرى

يتم إدراج الإيرادات الأخرى التي تعتبر عرضية لنموذج نشاط المنشأة كإيرادات حال تحقيقها أو تكبدها. تدرج الإيرادات من ودائع مرابحة لأجل لدى البنوك على اساس العائد الفعلي (إن وجدت)، يتم إثبات إيرادات التبرعات عند تحصيلها.

التبرعات العينية

يتم الاعتراف بالتبرعات العينية بما تتلقاها المنشأة من أصول، ويتم الاحتفاظ بها على أنها مخزون بغرض إعادة بيعها، أو توزيعها على أنها إيرادات في قائمة الأنشطة. وعند إعادة بيعها أو توزيعها، يتم إدراجها على أنها تكلفة بضاعة مبيعة أو على أنها مصروفات تحت التوزيع الملائم في قائمة الأنشطة بطريقة تعكس الغرض من توزيعها. يجب الاعتراف بما يُلْتَقَى من أصول بغرض الاستخدام (مثل مبنى بغرض استخدامه كمقر للمنشأة) على إنه إيراد تبرعات في قائمة الأنشطة، وضمن مجموعات الأصول المناسبة في قائمة المركز المالي.

المصروفات

يتم تصنيف المصروفات على أساس وظيفي وتتبع الجمعية أساس الاستحقاق في اثبات المصروفات وتتنوع المصروفات في الجمعية ويمكن توزيعها على مجموعات رئيسية: أمصاريف إدارية، وهي المصروفات التي تصرف لتشغيل الجمعية. بمصاريف البرامج والأنشطة، وهي مصروفات التي تتكبدتها الجمعية لإدارة أنشطتها. تمصاريف وعوائد الأوقاف، وهي المصروفات الخاصة بالأوقاف للوصول إلى صافي العوائد التي ينبغي توزيعها على المستفيدين من الوقف. تمصاريف الاستثمار، وهي المصروفات الإدارية ذات الصلة بالأقسام والوحدات المتعلقة بالاستثمار. حمصاريف الحوكمة، وهي المصروفات الإدارية التي تصرف على مجلس الإدارة. حمصاريف جمع التبرعات، وهي المصروفات الإدارية التي تصرف لتنمية الموارد المالية للجمعية وأقسام التسويق.

المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات. يتم قيد أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية على أساس أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية الفترة ضمن قائمة الدخل.

الالتزامات المحتملة

يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة عندما يكون لدى المنشأة التزام محتمل نتيجة عن أحداث سابقة، والتي لم يتم تأكيد وجودها الي بوقوع حدث أو أكثر من الأحداث المتقبلية غير المؤكدة والتي لا تخضع لسيطرة المنشأة، أو التزام قانوني أو ضمني حالي علي المنشأة ناشيء عن أحداث سابقة، ولكن ليس من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد التي تتضمن

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف بالصافي من ضريبة القيمة المضافة فيما عدا إذا استحققت ضريبة القيمة المضافة علي إقتناء موجودات أو خدمات لا يتم إستردادها، ويتم الاعتراف بها كجزء من تكلفة الشراء أو المصروف بحسب الأحوال.

٥- الدعم الحكومي

تتكون الدعم الحكومي في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	٢٠٢٥م	
-	٣٠٠,٠٠٠	دعم صندوق الجمعيات
-	٣٠٠,٠٠٠	

٦- مصاريف البرامج والأنشطة

تتكون مصاريف البرامج والأنشطة في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	٢٠٢٥م	
-	٣٠٠,٠٠٠	برنامج سند الأول
٣٣,٠٠٠	-	مشروع إفطار صائم
٢٠,٠٠٠	٧٤,٥٥٩	مشروع كسوة العيد
٨٢,٥٤٣	٤٢,١٢٥	مشروع إطعام
-	١٩,٣٠٠	مشروع كسوة الشتاء
٧٢,٠٤٨	٧١,١٤٦	أخرى
٢٠٧,٥٩١	٥٠٧,١٣٠	

٧- المصروفات العمومية والادارية

تتكون المصروفات العمومية والادارية في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	٢٠٢٥م	
١١,٠٠٠	٥٨,٦٢٢	رواتب و أجور و مافي حكمها
١,٧٣٩	١٢,٤٦٢	مصاريف متنوعة
-	١١,٥٠٠	مصاريف حكومية
٥,٧٥٠	٨,٠٠٠	اتعاب مهنيه
-	٣,٤٩٦	كهرباء ومياه
-	١,٣٨٠	مصاريف بنكية
-	١,٢٠٠	دعاية وإعلان
٦,٠٠٥	-	قرطاسية ومطبوعات
٢٤,٤٩٤	٩٦,٦٦٠	

- صافي الأصول المقيدة

تتكون صافي الأصول المقيدة في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	المقيد خلال العام	(المنصرف)	٢٠٢٥م	
-	٣٠٠,٠٠٠	(٣٠٠,٠٠٠)	-	الدعم الحكومي
-	٣٠٠,٠٠٠	(٣٠٠,٠٠٠)	-	الرصيد في نهاية السنة

٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

أنشطة المنشأة تعرضها الى العديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما فى ذلك مخاطر العملات، القيمة العادلة والتدفقات النقدية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة). ويركز برنامج إدارة المخاطر الكلية للمنشأة على تقلبات الأسواق المالية وتسعى لتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالى للمنشأة. وفيما يلى موجز لأهم أنواع المخاطر:

أ- مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر التغير فى قيمة الأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار العملات الأجنبية. معاملات المنشأة جميعها بالريال السعودى، وبالتالي لا يتعرض نشاط المنشأة لمخاطر العملات.

ب- مخاطر سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

هى التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بتذبذب أسعار الفائدة فى السوق على الوضع المالى والتدفقات النقدية للمنشأة. ليس للمنشأة أى مخاطر ناتجة عن سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة.

ج- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان فى عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته للمنشأة مما يؤدى الى تكبد الطرف الاخر لخسارة مالية ليس لدى المنشأة تركيز هام لمخاطر الائتمان، يتم إيداع النقد لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني سليم.

د- مخاطر السيولة

هى مخاطر عدم قدرة منشأة ما على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة. تدار مخاطر السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية للوفاء بأى التزامات فى المستقبل.

هـ- القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هى القيمة التى يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف ذات دراية ولديهم الرغبة فى ذلك وتتم وفق شروط إعتيادية. حيث انه يتم تجميع أدوات المنشأة المالية على أساس طريقة التكلفة التاريخية ويمكن أن تنشأ خلافات بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم العادلة لموجودات المنشأة المالية ومطلوباتها المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

١٠- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية للاصدار من قبل الإدارة بتاريخ ٣٠ صفر ١٤٤٨ هجرى، الموافق ١٣ اغسطس ٢٠٢٦ ملادياً.